الاقتصاد الاسلامي
واشكالية البحث عن المنهج العلمي

الأستاذ الدكتور
حسن لطيف كاظم الزبيدي
جامعة الكوفة
مساعد رئيس الجامعة للشؤون الادارية

المدرس الدكتور
رزاق ذياب شعيبث الناشي
جامعة المثنى ـ كلية الادارة والاقتصاد

الاقتصاد الاسلامي واشكالية البحث عن المنهج العلمي

المدرس الدكتور
رزاق ذياب شعيبث الناشي
جامعة المثنى ـ كلية الادارة والاقتصاد

الاستاذ الدكتور
حسن لطيف كاظم الزبيدي
جامعة الكوفة
مساعد رئيس الجامعة للشؤون الادارية

المستخلص :

يعد منهج البحث العلمي من اهم المرتكزات الاساسية التي من خلالها يتم التوصل للنتائج البحثية ، والتأكد من الفرضيات الموضوعة من قبل الباحثين ، يعالج المنهج العلمي المشاكل التي تعترض ديمومة المجتمع وتطوره ، والمنهج الاقتصادي يهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية لاجل وضع الحلول المناسبة لها ، لذلك ذهب الباحث الى توضيح اهم مناهج البحث العلمي المتبعة في الاقتصاد الاسلامي ، اضافة الى مدى اعتماد الباحثين في هذا المجال على المنهج الاقتصادي الوضعي للوصول الى النتائج .

تم ذلك من خلال طرح تساؤلين : الاول يتعلق في هل ان هناك منهج علمي خاص بالاقتصاد الاسلامي ؟ ، اما التساؤل الثاني هل يعتمد الباحثين الاسلاميين على النظرية الاقتصادية الوضعية ؟ وضعت الاجابات على هذه التساؤلات من خلال ثلاث مباحث ، تناول المبحث الاول مفهوم علم الاقتصاد لدى الاسلاميين ، فيما تناول المبحث الثاني منهج البحث العلمي في الاقتصاد الاسلامي ، وتناول المبحث الثالث اهم الاشكاليات المنهجية في الاقتصاد الاسلامي ، واخيرا استعرض الباحث اهم النتائج وابرز التوصيات .

المقدمة :

يعد موضوع الاقتصاد الاسلامي من المواضيع المهمة على الساحة العلمية ، كونه مفهوما جديدا ظهر الاهتمام به في سبعينات القرن الماضي ،واعتمادا على هذا المنطلق وفي ظل التعاليم الاسلامية الصارمة في ضرورة ايجاد الحلول للمشكلات التي يتعرض لها المجتمع

الاسلامي ، انطلقت مسيرة البحث العلمي للبحث عن منهجا اقتصاديا خاصا بالاقتصاد الاسلامي ، من خلال كيف يستطيع الباحث في المجالات الاقتصادية من التوصل للنتائج هل يعتمد على النظرية الاقتصادية الوضعية ؟ ام ان لديه ادوات بحثية خاصة به ؟ ، تعد هذه التساؤلات من ابرز التساؤلات التي يجب ان تتوفر لها اجابات دقيقة من قبل الباحثين في هذا المجال ، فالمعروف ان علم الاقتصاد الوضعي هو علم ارسى قواعده على اسس متينة ترتكز على التجربة الواقعية لحل جملة المشاكل التي تعترض تطور المجتمع ، اضافة الى امتلاكه ادوات فعالة لمعالجة تلك المشاكل .

اهمية البحث : يأخذ المنهج العلمي حيزا واسعا من الاهتمام من قبل الباحثين في العلوم الاقتصادية ، ولعل هذا الموضوع يشكل الاساس المتين لعلم الاقتصاد ، كونه يستند الى قاعدة متينة ترسخت اصالتها لعقود طويلة ، لذلك على الباحثين في مجال الاقتصاد الاسلامي البحث في الطرق والادوات العلمية للوصول الى حل للمشكلات الاقتصادية في المجتمعات الاسلامية.

مشكلة البحث : تكمن مشكلة البحث ، في ان الباحثين في الاقتصاد الاسلامي لم يصلو لحد الان الى مرحلة انضاج مفهوم واضح للاقتصاد الاسلامي ، نتيجة للنقص الكبير في الدراسات التجريبية ، ونتج هذا عن عدم وجود قاعدة بيانات توفر لهم بيانات دقيقة لكي يتمكنوا من اجراء الدراسات عليها .

هدف البحث :يهدف البحث الى وضع التصورات الحقيقية لما توصل اليه الباحثين في مجال الاقتصاد الاسلامي ، واهم الادوات التي يستخدموها في مجال التحليل الاقتصادي ، بالإضافة الى النظريات والية التعامل معها من قبل الباحثين الاسلاميين .

فرضية البحث : استند البحث على فرضية مفادها ان البحث العلمي في مجالات الاقتصاد الاسلامي ، لايزال في مراحله الاولى وينقصه الكثير ، ولعل من ابرزها ، قاعدة بيانات رصينة ، ونظريات تفسر حدوث الظواهر الاقتصادية .

المبحث الاول : منهج البحث العلمي في الاقتصاد الاسلامي

Research Methodology in Islamic Economic

لقد ركز الباحثون في الاقتصاد الاسلامي على اثنين من المواضيع المهمة في منهجية علم الاقتصاد، بالمسلمات أو الفرضيات التي تنطلق منها المدارس الفكرية المختلفة بشأن المعايير السلوكية للعوامل الاقتصادية الفردية ، كالعقلانية والمنفعة وتعظيم المكاسب والمصلحة الذاتية أو موضوعية المعرفة ، اما الموضوع الثاني فيتناول بنطاق علم الاقتصاد والاجابة عما اذا كان يجب

ان يكون هذا العلم وضعيا ام معياريا ؟ وهل علم الاقتصاد من العلوم البحتة ، أو هو احد العلوم الاجتماعية ، أو هو فن من الفنون ؟ وهل يمكن الفصل بين علم الاقتصاد والعلوم الاخرى كعلم النفس وعلم الاجتماع والعلوم السياسية ،ان اختلافات الراي فيما يتصل بالموضوعين توفر لنا قاعدة اساسية لمدارس فكرية مختلفة في علم الاقتصاد .وجاء تركيز الباحثين على هذين الموضوعين لكون معظم الادبيات الاسلامية تقوم على مبادئ الشريعة الاسلامية المستمدة من المصادر الفقهية .

المطلب الاول- مفهوم علم الاقتصاد لدى الاسلاميين

نظرا لكونه نتاج الاختيارات الفردية من خلال عملية الاختيار الاجتماعي ، مثل السوق والسياسة ، لقد اشارت منهجيات الاقتصاد المختلفة ان برامج البحث يمكن ان تمر بمراحل تطورية ومراحل انتكاسية ، ويمكن لبرنامج انتكاسي ان يعود للعمل مرة اخرى .وهنا من المهم ان نعرف فيما اذا كان الاقتصاد الاسلامي يؤلف برنامج بحث وحيد او بالإمكان تصنيفه تحت عدة برامج متداخلة ومتنافسة فيما بينها .وفيما يخص البرنامج المقترح الثاني نرى ان معظم الاقتصاديين الاسلاميين اتفقوا على مبدأ تعدد اساليب البحث في مجال علم الاقتصاد .

على الرغم من ان معظم الاسهامات التحليلية في الاقتصاد الاسلامي المعاصر كانت تقوم على الأسلوب الاستنتاجي ، بالإضافة الى ان هناك نقصاً كبيراً في الدراسات التجريبية في الاقتصاد الاسلامي ويرجع الى حقيقة ان هذا المجال جديد في مجالات البحث الاقتصادي والبيانات المتوافرة.

تأتي من اطار مفاهيمي مختلف ، بالإضافة الى ان هناك القليل من جوانب الاقتصاد الاسلامي جرى تنفيذها ، وهي لا توفر قاعدة بيانات كافية لأجراء الدراسات الاقتصادية عليها(١) .

ومن هذا المنطلق نستطيع الوقوف على اهم الفروق الاساسية التي تعد منطقية ، لوجود التباين بين منطلقات علم الاقتصاد الوضعي ومنطلقات الاقتصاد الاسلامي كون الاقتصاد الاسلامي ينطلق من بعداً ايماني تعبدي يعطي للنشاط الاقتصادي عمقا وارضية بعيدة المدى .

يعترف الاسلاميون بأهمية المنهج العلمي في البحث في مختلف فروع المعرفة ، بل ان مؤلفات ظهرت في هذا المجال يستهدف بعضها " ابراز منهج الفقهاء المسلمين في استنباط احكامه ، والتذكير ببعض خصوصياته ، اثباتا ونفيا في خطوط عريضة ، ولمسات موجزة رقيقة مستخلصة من داخله ، وبما جرى عليه العمل بين الفقهاء والمؤلفين من الناحيتين النظرية

والتطبيقية وان كان الامر لا يخلو من مصاعب جمة (٢).

ويعتمد المنهج في الفقه الاسلامي على عدد من الخطوات هي (٣):

١- استقراء النصوص المتصلة بالموضوع استقراءا تاما .

٢- التحليل العلمي للنصوص ولأدلتها وتأويلاتها .

٣- الاستنباط والوصول الى احكام جزئية او قواعد كلية .

بهذا المعنى فأن المنهج هو ما يعبر عنه بالاجتهاد الذي ينصرف الى :انه بذل او توجيه الجهود لتأدية عمل علمي ، ويجب ان تتوافر شروط الاجتهاد بالمجتهد حتى يتمكن من البحث والاستدلال ، ومن ثم استنباط الاحكام الشرعية للوصول اليها من خلال ادلتها(٤) .

يتجه الاقتصاد الاسلامي الى تحقيق النفع العام للمجتمع على اساس مبدأ العدل والانصاف والعمل على التصدي لجملة المشاكل الناتجة عن الاختلالات والانحرافات عن المسار التوازني ، وهذا النفع يختلف عن مفهوم النفع في الاقتصاد الوضعي ،بكل مدارسه ، حيث انها لم تحقق ما يصبوا اليه الانسان من رفاهية قائمة على العدل والانصاف ، فبالرجوع للتاريخ الاقتصادي نلاحظ ان اغلب لأنظمة الاقتصادية كانت قائمة على استغلال مجموعة قليلة من الافراد الى بقية المجتمع ، وهذا كان من ابرز سمات الانظمة الاقتصادية ، فالأقطاع مثلا استغل الدين لتسويغ وضع هذا الاستعباد للأكثرية من قبل الاقلية ، والهدف من ذلك هو تحقيق مصالح فئوية .وفعلا لم تتمكن معظم الانظمة الاقتصادية من تحقيق سيطرتها على المجتمعات الا من خلال تحطيم القيم الدينية والاخلاقية ، ام فيما يخص الاقتصاد الاسلامي هو على النقيض من هذا فهو يقوم على الحركية المتوازنة والتطور المستمر كونه يحمل في طياته اليات التصحيح الذاتي كلما تعرض المسار التوازني لصدمة او انحراف ، ولكن قوة الاقتصاد الاسلامي تكمن في كونه علم توجيهي ، وطبيعته التوجيهية لا تقتصر على السلوك الاقتصادي من استهلاك وانتاج وتوزيع ، وانما يتعداه الى التوجيه نحو السلوك الانساني الرشيد . وهذا السلوك هو سلوك يتأسس على النمو المتوازن لمختلف مكونات وانساق الكائن ، وهذا يضمن سيادة تقبل ما هو حق وما هو عدل وانصاف وتبتعد عن كل ما هو ظلم وغش وخداع(٥) ، ومن هذا المنظور يستطيع الاقتصاد الاسلامي اعتماد هذه الركائز المتينة والانطلاق منها لتأسيس منهج يختص بالاقتصاد للتصدي للإشكالات التي تعاني منها الدول الاسلامية .

المطلب الثاني : ادوات البحث العلمي في الاقتصاد الاسلامي

ان الاقتصاد الاسلامي لابد وان يعتمد على مرتكزات اسلامية واقتصادية ، ومن ثم فخليط من الادوات البحثية الاقتصادية والشرعية لابد من الاعتماد عليه ، وبما ان اقرب العلوم الى الاقتصاد الاسلامي هو علم الفقه الاسلامي ، فأن هناك علاقة خاصة ومتميزة بين العلمين ، حيث لا يمكن وجود اقتصاد اسلامي دون الاعتماد على علم الفقه الاسلامي ، ويمكن القول: إن البحث في علم الاقتصاد الاسلامي يمكن ان يكون في مرحلة او مراحل تالية للبحث في علم الفقه الاسلامي ، كما يمكن اعتبار علم الفقه الاسلامي بفروعه المختلفة والياته المعتمدة ، من اهم ادوات البحث العلمي في الاقتصاد الاسلامي(٦) .

١-علم الفقه الاسلامي يشتمل هذا العلم على فروع عديدة منها فقه العبادات ، وفقه العقوبات ، وفقه المعاملات ، ويعد فقه المعاملات هو الاكثر اهمية من حيث علاقته بالاقتصاد الاسلامي ، فالاقتصاد الاسلامي يستمد اسسه من القران الكريم والسنة النبوية ، والفقه هو العلم بالأحكام الشرعية العلمية المستنبطة من القران الكريم والسنة النبوية ، وهذه الاحكام العلمية وخاصة في مجال فقه المعاملات تعد هي نواة علم الاقتصاد الاسلامي ، بالإضافة الى ذلك فهناك علاقة قوية بعلم الاخلاق والقيم ، فالأخلاق والقيم عندما تضبط النشاط الاقتصادي فأنها تؤدي الى التقدم والرفاهية والاستقرار، وكذلك فيما يخص علم التفسير فله اثر كبير على الاقتصاد الاسلامي .

٢- عند الرجوع الى تفسير آيات القران ومعرفة مناسبات النزول ، هذا له الاثر الكبير في التطبيق الصحيح للأحكام الشرعية في الواقع الاقتصادي المعاصر . كذلك الامر فيما يخص علم الحديث من خلال التعامل مع شروح الاحاديث ومدلولاتها الاقتصادية من خلال استنباط السياسات الاقتصادية المختلفة(٧) .

٣- اخيرا نجد ان الاقتصاد الاسلامي يتأثر العلوم الشرعية كافة ، مع ذلك تبقى علاقته مميزة بعلم الفقه ، وذلك ؛ لان الاحكام الشرعية التي تهدف لتحقيق مقاصد الشريعة من تحقيق المصالح تضبط سلوك الانسان اقتصاديا ، وتعامله مع الظواهر الاقتصادية المختلفة بما يؤدي الى الاستقرار المجتمعي(٨) .

ان هذه الاحكام هي ادوات تحليلية اسلامية تعمل على فرز الظواهر الاقتصادية المختلفة وتفاعلاتها بما يؤدي في النهاية الى تحقيق الانسجام بين الظواهر الاقتصادية والقوانين الفطرية ، وذلك من خلال استبعاد الظواهر المخالفة للفطرة والسلوك الاقتصادي الضار

والابقاء على الظواهر الايجابية والسلوكيات النافعة .

المطلب الثالث :- النظريات الاقتصادية والاقتصاد الاسلامي

كيف يتعامل الاقتصاد الاسلامي مع النظرية الاقتصادية ؟ هل يأخذ بمسلمات النظرية كافة ؟ ، كيف يتعامل مع القوانين الاقتصادية ؟ هل يقبل بقانون المنفعة وتوازن المستهلك والمنتج والمنشاة ؟ أو هل هناك تحفظات ؟، هل توجد قوانين اقتصادية اسلامية في المجالات التي تم ذكرها ؟

هذه التساؤلات وغيرها تطرح دائما وتشكل الهاجس المهم امام الباحثين في مجال الاقتصاد الاسلامي ، كون الاجابة عليها تعد الاساس الحقيقي للانطلاق بهذا المجال العلمي للوصول الى نتائج ترضي المجتمع الاسلامي(٩) . وهنا يمكن القول إنه بإمكان الاقتصاد الاسلامي ادخال بعض المتغيرات الجديدة التي تؤثر اولا على معنى الرشد الاقتصادي الذي يسعى الى تحقيق اقصى اشباع و منفعة ممكنة ،ومن هذه المتغيرات الايثار بدل الاثرة ، والذي يؤدي الى مراعاة مصلحة المجتمع وظروفه ، ويمكن ان تكون دالة المصلحة الاجتماعية على وفق الصياغة الاسلامية ،هي التعبير الامثل للسلوك الاستهلاكي للفرد المسلم في سعيه نحو تحقيق اعظم منفعة . كما إن نموذج سلوك المنتج يمكن ان يكون هو المؤشر الافضل لهذا السلوك(١٠) .

تم صياغة هذه الدالة قبل ٨٠٠ سنة من قبل فقيهين مسلمين هما ابو حامد الغزالي ،وابو اسحاق الشاطبي ، وهي دالة تسمح لنا ان نختار من بين مجموعة من الاوضاع او الاحوال الاقتصادية والاجتماعية المحددة وتسمى تلك الحالة (البديل)التي تحقق المصلحة الاجتماعية الى ابعد مدى ، وعندما تكون تلك الحالات المعروضة كلها مؤدية للمصلحة الاجتماعية فان الدالة المذكورة تسمح لنا بتحديد ايهما اقل ضررا ، ويغلب في الواقع ان يؤدي سعينا لتحقيق هدف اجتماعي معين الى ابعادنا عن هدف اخر ، فالاختيار الاجتماعي لوضع ما كثيرا ما يستلزم حسم الخلاف بين الاهداف الاجتماعية المختلفة او ترجيح بعضها على بعض.

المطلب الرابع:- اسلوب التحليل في الاقتصاد الاسلامي

و يعد اسلوب التحليل من العلامات المميزة لأي من العلوم ، ويتخذ الاقتصاد الاسلامي من الرياضيات والاحصاء ادوات للمساعدة في التحليل الاقتصادي (١١) ، حيث يعتمد الرياضيات والاحصاء في فروع وحقول عديدة ، ففي حقل الصيرفة الاسلامية يتم اعتماد الرياضيات والاحصاء والقوانين الاستثمارية الحديثة في عمليات الاستثمار واحتساب الارباح

وتوزيعها ، وكذلك الامر في حقول التنمية والموارد الاقتصادية ، يتم الاخذ بهذه العلوم لتصميم خطط التنمية ، ومعرفة احتياجات المجتمع المستقبلية من نفقات ، وكذلك الامر في حقول الاقتصاد الدولي والنقود والتجارة ، وعند وضع السياسات الاقتصادية ، وكذلك عند وضع الموازنة وحصر الايرادات والنفقات بالإضافة الى ما سبق يعد الاعتماد على التاريخ الاقتصادي في علم الاقتصاد من اهم ادوات التحليل البحثية ذلك لا يمكن فهم الواقع ومشكلاته دون معرفة الجذور التاريخية لهذا الواقع ،وكذلك الحال في الاقتصاد الاسلامي حيث وجد التطبيق الحقيقي للنظام الاقتصادي الاسلامي وتشكلت المؤسسات الاقتصادية الاسلامية ، ووجدت حضارة عظيمة ، ما زالت مأثرها قائمة الى وقتنا الحاضر(١٢) .

وبناءً عليه فإن الاقتصاد الاسلامي لا يستطيع ترك التاريخ الاقتصادي الاسلامي دون الاعتماد عليه كمردودً مهمٍ في اسلوب التحليل للظواهر الاقتصادية .

المبحث الثاني : منهج البحث في الاقتصاد الاسلامي

المطلب الاول : المنهجية الاسلامية في الاقتصاد

يمكن تعريف منهجية البحث في الاقتصاد الاسلامي بانها منهجية تقوم على التوصل الى الاحكام الشرعية للموضوعات الاقتصادية مثل قضايا الزكاة والربا والانفاق والايرادات والاحكام الشرعية لمعاملات البيوع والوكالة والكفالة والوديعة ، وكذلك الاحكام الشرعية للمستجدات في مجالات الاسهم والسندات وسوق المال والتامين التجاري وبطاقات الائتمان(١٣) .

ومما لاشك فيه ان هذه المنهجية تقدم الاعتماد على علم الفقه الاسلامي على ادوات البحث العلمي الاخرى ، وهي تقوم على محاولة الوصول الى الحلول الاسلامية للازمات والمشاكل الاقتصادية ، مثل التضخم والكساد والبطالة ،والازمات النقدية ، ومشكلة الغذاء ، ومشكلة الطاقة ، وهذه المنهجية تتطلب من الباحث في المجال الاقتصادي الالمام بالنظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي بشكل اساسي فضلا عن ادوات البحث العلمي الاخرى ،اضافة الى ذلك فان المنهجية معنية في كيفية تطبيق الاحكام الشرعية الاقتصادية ، من خلال وضع مشروعات عمل او صياغة قوانين ، مثلا تطبيق فريضة الزكاة او ادارة اقتصادا لا ربوي او تطبيق احكام الوقف او احياء الموات في الوقت الحاضر(١٤) من خلال التركيز على الاثار الايجابية او السلبية في حكمة تحريم الربا او توزيع الميراث ، او حكمة فريضة الزكاة .

ان هذه المنهجية التي تقوم على دراسة القوانين والنظريات الاقتصادية في ضوء الضوابط الشرعية والقيم الاسلامية مثل سلوك المستهلك

وقوانين المنفعة وسلوك المنتج وقوانين الغلة ، ونظريات الثمن ، والاجور ، الربح ، والفائدة ، نظريات التنمية اضافة الى امثلية باريتو ، يتطلب ذلك الاحاطة بالنظرية الاقتصادية الوضعية بشكل كامل ومفصل(١٥).

ان منهجية البحث في الاقتصاد الاسلامي في تحقيق رفاهية الانسان من خلال تخصيص الموارد واستخدامها الاستخدام الامثل ،ومن ثم توزيعها التوزيع الامثل ، لتحقيق اشباع الحاجات والرفاه الاجتماعي(١٦). ان التفصيل السابق لأشكال المنهجية في الاقتصاد الاسلامي تعد معالماً واضحة وخطوطاً رئيسة يمكن ان تكون الانطلاقة من خلالها للباحثين في مجالات البحث في الاقتصاد الاسلامي ، واستدراكا لما سبق وصفه من العلاقة الوثيقة بين علم الفقه الاسلامي والاقتصاد الاسلامي ، فان هذه العلاقة هي علاقة تكامل على الرغم من اننا نستطيع التمييز بين علم الفقه والاقتصاد الاسلامي في بعض النقاط ،التي من شانها توضيح هذه العلاقة بصورة دقيقة جدا وهي كالاتي (١٧):-

١-ان موضوع علم الفقه هو اعمال عقلية في الادلة لاستنباط الحكم الشرعي ، اما فيما يخص الاقتصاد الاسلامي فموضوعه هو اعمال العقل في الحكم الشرعي الاقتصادي لاستنباط معلومة اقتصادية .

٢- يقتصر مجال بحث الفقيه على اثبات الحكم الشرعي ، اما الاقتصادي فيقتصر بحثه على الظاهرة الاقتصادية التي ينشا عنها الحكم الشرعي.

٣-يشترط في الفقيه ان يكون ملما بما وضعه علم اصول الفقه من شروط ، بينما الاقتصادي يشترط فيه على الاقل ان يكون قادرا على فهم الفقه الذي يكتب عن اقتصاده ، ومنه فليس كل فقيه اقتصادياً ، ولكن على الاقتصادي ان يفهم الفقه .

٤-البحث في الاقتصاد الاسلامي يعتمد في الاساس على الكتابة الفقهية كأساس ينطلق منه ، فكل كتابة اقتصادية هي لا محال دراسة لأحكام الفقه الاسلامي ، وليس بالضرورة ان تكون كل كتابة فقهية هي بحث في الاقتصاد الاسلامي ،حتى لو كانت في مجال فقه المعاملات المالية .

المطلب الثاني : المنهج الاسلامي امام المناهج الوضعية

ان للاقتصاد الاسلامي معالمه الواضحة التي يتميز بها عن سائر الانظمة الاقتصادية الوضعية ، وقد جاء هذا الاقتصاد بما يتفق مع الطبائع الانسانية ومقرا لمصالح كل من الفرد والمجتمع ، حيث يعتمد على اجراءاته وقوانينه الاقتصادية جنبا الى جنب مع قواعد الشريعة الاسلامية الاجتماعية والروحية .هناك تمايز بين

منهج البحث في العلوم الاجتماعية بين الاسلامي والمنهج الوضعي ، وذلك بسبب اختلاف طبيعة التصور الذي يصدر عن كلا الفريقين ، فالوضعيون يقومون بدراسة الفرد والمجتمع من اجل ارساء ارضية علمية يستندون عليها في تقرير قناعاتهم ، ومن ثم صياغة نظمهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . اما المنهج الاسلامي فأنه لا يستهدف اقامة مثل هذه النظم ، وانما لترسيخ اصول اعتقادية كلية تتمثل بتوكيد الايمان بالله ، ولان منهج الله منهج الحياة ، فأن المسلمين يحتكمون الى مصدر التقويم الوحيد وهو شريعة الله ، وهو على النقيض من مذاهب الوضعيين ، التي يدمغها القرآن الكريم بالظنية كونهم يؤسسون نظاما غير الذي يرتضيه الله للبشر (١٨) .

حيث يتميز هذا الاقتصاد عن الاقتصاد الوضعي بجملة من الامور المهمة التي تعد سمات له ويمكن توضيحها بجملة من النقاط ، التي كانت في سياق بحثنا لماهية المنهج الاسلامي طيلة هذا المبحث وهي كالاتي :

١-ان كل الاقتصادات الوضعية تقر بأنها لا تستهدف الا مصلحة الانسان ، ولكن المصلحة قد تكون عامة او خاصة ،وقد تتعارض هاتان المصلحتان ، وهنا تختلف الاقتصادات الوضعية بحسب نوع سياستها من هاتين المصلحتين ، فالاقتصاد الرأسمالي يجعل الفرد هدفه ، فيهتم بمصلحته اولا ويقدمه على المجتمع ومن ثم تكون الملكية الخاصة هي الاصل والملكية العامة الاستثناء(١٩).

اما الاقتصاد الاشتراكي فيجعل من المجتمع هدفه فيهتم بمصلحة المجتمع اولا ويقدمه على الفرد ومما ينتج عن ذلك بصفة اساسية سيادة الملكية العامة ، اما فيما يخص الاقتصاد الاسلامي فهو ينفرد بسياسة اقتصادية متميزة لا ترتكز على الفرد وانما تقوم على التوفيق والموائمة بين مصلحة الفرد والمجتمع واساس ذلك نستمده من قوله (ص)"لا ضرر ولا ضرار " وعليه يكون الحل الاقتصادي لأية مشكلة اسلاميا بقدر ما يحقق من توافق، وموازنةٍ بين المصلحتين العامة والخاصة ، وما يتبع ذلك بصفة اساسية من تواجد الملكيتين كأصلين يتوازنان ، ولا يضيق احدهما او يتسع الا بقدر ما تتطلبه ظروف المجتمع(٢٠) .

٢-ان الاقتصاد الوضعي مادي بحت ، فغاية الاقتصاد الرأسمالي ان تحقق اكبر قدر من الكسب المادي ،وغاية الاقتصاد الاشتراكي ان يحقق المجتمع اكبر قدر من الرفاهية والرخاء المادي ، فالمادة في الاقتصاد الوضعي هي مطلوبة لذاتها ، وكان حقيقة العالم تنحصر في ماديته(٢١) .

وكان من ابرز النتائج لهذا الاختلاف بين الاقتصادات الرأسمالية والاشتراكية ، الصراع

حول السيطرة على موارد العالم ، ونشوء الحروب والاصطفافات الدولية ، وظهور مجموعة من نماذج التبعية الاقتصادية للغرب من الاقتصادات الاسلامية . هذا الامر على خلاف ما موجود في الاقتصاد الاسلامي، فألى جانب ايمانه بالعمل المادي وان النشاط الاقتصادي لا يمكن الا ان يكون ماديا ، الا انه لا يغفل الجانب الروحي الذي يجعل من المسلم يتجه بنشاطه الاقتصادي الى الله(عز وجل) ابتغاء مرضاته وخشيته ومن ثم فهو يعمر الدنيا وينميها ليحقق الخلافة في الارض ، ويحل التكامل والتعاون محل الصراع والتناقض ، فما الروحانية في الاسلام الا بالإحساس بالله تعالى في كل عمل نقوم به وهو خشيته ومراقبته سبحانه وتعالى في كل نشاط اقتصادي نقوم به . ويتميز الاقتصاد الاسلامي بانه مناسب للطبائع البشرية لتقديمه الحلول المناسبة لعلاج المشاكل التي تواجه الاقتصاد(٢٢) .

بالإضافة لهذا الاستعراض السريع للميزات ونقاط الاختلاف بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي ، نلاحظ ان منهج الاقتصاد الاسلامي يشمل توزيع الموارد الطبيعية وتوزيع المنتجات ، وهنا توزيع الموارد الطبيعية يسبق عملية الانتاج نفسها ، فهو هنا يعالج قضايا التوزيع على نطاق اوسع ، لأنه لا يكتفي بتوزيع المنتجات ويبتعد عن توزيع الموارد كما في الاقتصاد الوضعي ، حيث تركت مصادر الانتاج يسيطر عليها الاقوى دائما تحت شعار الحرية الاقتصادية ، التي تخدم الاقوى وتمهد له السبيل الى احتكار الطبيعة ومرافقها ، اذن هنا يتم التوزيع على ثلاث مراحل الاولى توزيع الموارد الطبيعية والثانية توزيع الدخل على القائمين على انتاجه ، والثالثة توزيع الدخل على مستوى الافراد بما فيهم العاجزين عن العمل(٢٣) .

المبحث الثالث : اشكاليات المنهج في الاقتصاد الاسلامي

المطلب الاول : امكانية استخدام المنهج العلمي :-

بما ان هدف علم الاقتصاد هو الوصف والتفسير والتنبؤ(٢٤) ، اي: إن مهمته هي دراسة الواقع كما هو ، فهو اذن يهدف الى التعرف عليه وما فيه من علاقات بين الظواهر الاقتصادية ، او اجزاء تلك الظواهر . وهنا تبلورت هذه الوظيفة في اكتشاف القوانين الاقتصادية ، لذلك سمي علم الاقتصاد علم الوسائل والادوات ، وليس علم الاهداف والغايات ، وهنا يطرح تساؤل هل ان الاقتصاد الاسلامي يسير على هذا المنحى او له منحى اخر ؟ ،وهل تعد مهمة الاقتصاد الاسلامي مهمة وضعية او هي مهمة معيارية ؟. بما ان العلوم في الاسلام هي علوم مفيدة ، ولا معنى لكونها كذلك الا اذا اسهمت في تحسين الواقع الذي

يعيشه الانسان ، وذلك لا يكون اذا ما توقفت عند مجرد وصف الواقع وتفسيره وانما يكون عندما نتعامل مع منطقة تقويم الواقع وتعديله ، فعلماء الاجتماع الاسلاميين ونظرا لوجود البحث الاسلامي في هذا المجال ولو في محاوره واساسياته فان مهمتهم العلمية اوسع ، حيث ان عليهم ان يتعرفوا على البحث الاقتصادي في مجالات علومهم بمنهج واسلوب علمي ، ويقدمونه بشكل مقولات علمية فنية(٢٥) . ودلالة ذلك في الاقتصاد اننا مطالبون بالنظر الدقيق في القران والسنة النبوية واقوال العلماء ، حيث نتوصل الى هذه المقولات في مختلف جوانب الظاهرة الاقتصادية ، في الانتاج والاستهلاك والتوزيع والتبادل والتنمية والنقود والتجارة الدولية ، اذن هي مهمة اساسية تقع على عاتق الاقتصاديين لا تقل اهمية عن دراسة الواقع من حيث الوصف والتفسير . ويجب هنا الاشارة الى ان نتائج البحث الاسلامي في مجال الاستهلاك غالبا ما نجد خلافا حول طبيعة دالة المنفعة من حيث كونها تجمع البعد الذاتي والبعد الموضوعي ، وبين البعد الشخصي والبعد الاجتماعي ، كذلك الامر حيال بقية مجالات النشاط الاقتصادي ، ان التعرف العلمي الدقيق على المنهج الاسلامي في مجال البحث وصياغة هذا المنهج في مقولات اقتصادية فنية .

مثل قولنا ان دالة المنفعة لدى المستهلك المسلم ذات ابعاد متعددة ، ومع اهمية هذه الخطوة ، فأنها لا تمثل في حد ذاتها هدفا وغاية تقف عندها الدراسة ،لان النفع من ورائها ضئيل ، ان لم يكن معدوما ، لذلك فهناك خطوة اخرى تتمثل في دراسة الوضعية لسلوك المستهلك بهدف التعرف العلمي على طبيعة هذا السلوك في الواقع .وهذه الخطوة رغم اهميتها فانها اتمثل هدفا في ذاتها ، ومن ثم لا يصح الوقوف عندها وانما علينا القيام بخطوة ثالثة تتمثل في موازنة نتائج الخطوة الاولى بنتائج الخطوة الثانية ، وتحديد مدى الاتفاق ومدى الاختلاف ، وهذه الخطوة لا يصح ايضا الوقوف عندها ، بل علينا القيام بمهمة اخرى تتمثل في تحديد السبل والوسائل الكفيلة بتعديل الواقع كي يصبح، هو المنشود او اقرب ما يكون اليه ، وبهذا تكتمل المهمة العلمية لبحث هذه الظاهرة طبقا للمنهج الاسلامي ، والملاحظ ان هذه الدراسة تتولد عنها قواعد وموجهات ، كما تتولد عنها قوانين ونظريات ، وبذلك فنحن لم ننتقص شيئا من مقتضيات البحث العلمي(٢٦) . وفي حالات كثيرة لا يكون هناك مجال للنظر في الاسلام لمعرفة هديه فيما يخص اذا كنا بصدد دراسة ظاهرة اقتصادية مادية ، مثلا التعرف على علاقة قيمة النقود بكميتها ، او سعر السلعة بالطلب عليها ، او منفعة السلعة بعدد وحداتها ،

ان هذه الامور مجالها العقل والواقع اذ لم ترد فيها نصوص مباشرة الا تلك النصوص التي تحثنا على استخدام عقولنا وحواسنا في التعرف على تلك العلاقات واكتشاف القوانين والاستفادة منها ، وفي هذه المسائل نجد التعاون الوثيق بين الاقتصاد الاسلامي وعلم الاقتصاد الوضعي ، بل ان علم الاقتصاد الوضعي بحكم ما لديه من تراكم معرفي لديه القدرة على استخدام ادوات البحث العلمي ومناهجه، وهو علم اكثر تقدم من الاقتصاد الاسلامي في هذا المجال ، ومن ثم من المهم الاستفادة منه في هذا المجال(٢٧) .

المطلب الثاني : مكانة الاخلاق في الاقتصاد الاسلامي

إن الاخلاق لا يمكن ان تسمى اخلاقا بالمعنى الفلسفي او الديني ، بل بالمعنى العرفي ،لأيٍ : مجتمع ، الا انها تظهر حالة من الثبات الذي تتسبب به التربية ، وبغض النظر عن نوع المرتكز الفلسفي او الديني او التشريعي الذي تستند اليه ، في حين لا نجد ان الفلسفة الليبرالية شيئا يوحي بهذا الارتكاز الى اية قيمة او معنى على الاطلاق ، فالرؤية الليبرالية تتأسس على منظور فرداني يقصد الربح المادي والمنفعة الشخصية ، وبذلك فهي عاجزة عن تبرير ذاتها كفلسفة تقصد بناء الحياة المجتمعية ، فلا اخلاق الا ما كان عائدا بالمنفعة المادية واللذة الحسية على الفرد(٢٨) .

ولأن مبدأ اللذة لدى الليبرالية هو كل الرغبات التي تنبثق في النفس البشرية سواء أكان مبعثها وجود الحاجة والالم ، ام كان مبعثها العبث ام اي شيء فاقدا للمعنى العقلاني فه بحاجة الى الاشباع ، بل ان الفلسفة الرأسمالية تشجع البرامج التثقيفية وغيرها من البرامج والخطط في مجال تعزيز الرغبات واثارتها في النفوس ، وهذا كله لأجل تشجيع نمط معين من انماط الاستهلاك ، بما يعود بالأرباح المادية على اصحاب رؤوس الاموال الضخمة ، اذن هنا يمكن القول ان الفلسفة الرأسمالية اقتصاديا او كنسق اجتماعي ليس لديها اجابة امام سؤال الاخلاق ، لأنه ليس في مرجعيتها النظرية ولا في تطبيقها المجتمعي ما يمكن ان يسند القيم الاخلاقية بما هي التزام تعالى على المنفعة الفردية(٢٩) . تعد التربية الاخلاقية هي ما يشكل الصعوبة والتحدي الكبير في نظر الانسان الاخلاقي ، لكن الحالة المعاكسة لا تكلف شيئا على الاطلاق ، فبإمكان اي شخص ترك ابنه مثلا لمعايير السوق ومفاهيم اللذة بدون تربية ولا جهد على الاطلاق ، عندها يصبح كائنا نفعيا يبحث عن اللذة والشهوات ، طبقا لمعايير الاقتصاد الوضعي ، وطبقا للمعايير الغريزية في كيانه كانسان ، ولكن اذا اردنا تربية ابنائنا وجعلهم كائنات متزنة اخلاقيا ويحققون الانسجام بين متطلبات الجسد والشهوة والاقتصاد ، فأننا

نحتاج الى جهد ووقت كبير جدا ، هذا ما موجود فعلا في الفلسفة الليبرالية ، ان الحرية هي المطلب الكبير الذي تنطلق منه الليبرالية في دعوتها الاقتصادية والاخلاقية ، حيث انها لا تعير الاهمية للبعد الاجتماعي(٣٠)، وهنا يمكننا ان نبدأ بمقولة للسيد الشهيد محمد باقر الصدر (قدس سره) " ان الانسان الاوربي الحديث في بدايات عصر النهضة وضع مثلا اعلى وهو الحرية ، لأنه رأى ان الانسان الغربي كان محطما ومقيدا ، كان مقيدا في عقائده العلمية والدينية بحكم الكنيسة وتعنتها ، اراد هذا الانسان لعصر النهضة ان يحرر هذا الانسان من هذه القيود ، وهذه قيمة من القيم ، هذا اطار القيم ، ولكن هذا وحده لا يصنع الانسان ، وليس هذا هو المثل الاعلى ، هذا الاطار بحاجة الى محتوى ومضمون ،واذا جرد هذا الاطار عن محتواه سوف يؤدي الى الويل والدمار ، والشيء الخاطئ في هذا كله هو التعميم الافقي "(٣١) .

وتشكل القيم الاخلاقية اهمية وميزة في الاقتصاد الاسلامي لما لها من دور كبير في ضبط السلوك الاقتصادي للإنسان ، فهي مجموعة من الخصال الحميدة تتمثل في ضبط الذات ، وحس العدل ، والاستقامة ، والامانة ، والشهامة ، والاعتدال ، واحترام كرامة الانسان ، تعد هذه الخصال بمثابة الدعائم التي تحمي السوق والمنافسة ، اذا ما تم تطبيقها فعلا ، وعليه لا يكفي التوسل بقوانين السوق بل من الضروري ان تكون هناك قيم اخلاقية عليا ، ومن دون هذه القيم العليا ، ومن دون ألية دافعة تحث الافراد على الالتزام بها .

لا يستطيع نظام السوق ان يعمل بكفاءة وفاعلية حتى بمعنى امثليه باريتو ، وان يترك وحده لتحقيق الاهداف الانسانية ، وهنا يمكن المطالبة بإدخال القيم الاخلاقية في الاقتصاد ، وعلى الرغم من ادخال البعد الاخلاقي في نظام السوق امر لابد منه ، الا انه لا يكفي لخلق مجتمع اكثر عدلا ورعاية ، فقد يكون من الضروري ادخال بعدين اضافيين الاول ،هو تقوية دور العائلة وزيادة دورها في رعاية الأطفال والعاجزين ، والثاني هو تقوية التضامن الاجتماعي واعطائه حيزا اوسع ، من هذا يتضح لنا جوهر العلاقة بين الاخلاق والاقتصاد الاسلامي الذي يتمثل بجميع علاقات الفرد بنواحي الحياة ، وفي المجال الاقتصادي بالذات الذي يعد ابرز هذه النواحي ، حيث يتحقق ذلك من ناحية مبدأ الشمول الذي يتصف به المنهج الاسلامي ، فقد اعتبر السيد الشهيد (قدس سره) ان الصفة الثانية في الاقتصاد الاسلامي بانه اقتصادا اخلاقيا ، بخلاف النظريات الاقتصادية الوضعية ، التي تفتقر الى ذلك ، ان هذا الاقتصاد لا يستمد غاياته من حياة المجتمع الاقتصادية ، من ظروف مادية وشروط طبيعية مستقلة عن

الانسان نفسه ، كما في الماركسية التي تستوحي غاياتها من وضع القوى الانتاجية وظروفها بل ينظر الى تلك الغايات ، بوصفها معبرة عن القيم ، ولقد اثبت التحليل الاقتصادي الحديث ان للمعايير الاخلاقية اثارا ايجابية في شتى نواحي الحياة الاقتصادية حيث ثبت ان ارتفاع المستوى الاخلاقي في التعامل الاقتصادي يعد عاملا مهما في تخفيض تكاليف التبادل بين الافراد والمؤسسات . وخلاصة القول ان الاقتصاد الاسلامي بمنطلقه الايماني ، الذي يعتمد الغيب مصدرا للمعرفة وضابط لحرية العقل ، وان هذا الانسان هو مفوض ومسؤول ، اذن هذا الاقتصاد يتميز بالأخلاق ، لأنه يقيم الحياة على قاعدة روحية تصلها بالخالق وتضبط مسار حركتها(٣٢).

حين يستنفر الاقتصاد الاسلامي غريزة حب التملك لتكون حافزا قويا على العمل ، فانه لا يعطي لهذه الغريزة حريتها المطلقة ، وانما يقيدها بالحلال والحرام والقيم الاخلاقية التي جاء بها الاسلام ، وتعد دائرة الحلال في الاقتصاد الاسلامي هي الدائرة الاوسع والارحب ، فالأصل في الامور الاباحة ، اما دائرة الحرام فهي الدائرة الضيقة ، ولذا لم ينص الاسلام على نوع كل كسب مشروع ، وانما نص على المحرم منه ، وحصر امور بينها القرآن الكريم والسنة النبوية ، وجاء هذا التحريم دفعا لضرر او درء ظلم ، او وقاية من مفسدة ، او حماية من مضرة(٣٣) .

وهنا يختلف منهج الاقتصاد الاسلامي عن منهج الاقتصاد الرأسمالي ، ومنهج الاقتصاد الاشتراكي ، فالاقتصاد الرأسمالي كما ذكرنا سابقا يعطي حرية غير محدودة للأفراد ، والاقتصاد الاشتراكي يصادر حريات الجميع ، اما الاقتصاد الاسلامي فانه يسمح للأفراد بممارسة حرياتهم في اطار القيم والمثل التي تهذب الحرية وتصقلها ، وتجعل منها اداة خير للإنسانية كلها(٣٤) .

وقد سلك الاقتصاد الاسلامي لتحقيق ذلك مسلكين هما :-

أ-إن الحرية الشخصية في النشاط الاقتصادي مقيدة بما نصت عليه الشريعة الاسلامية ، فيحظر على كل فرد ان يمارس اي نوع من انواع النشاط الاقتصادي التي تتعارض مع الاهداف الاسلامية ، والمثل الاخلاقية ، والقيم الروحية ،ولذا اورد النهي عن بعض الوان النشاط الاقتصادي مثل ، الربا ، والغش ، والغبن ، والاحتكار ، وكل عقد فيه غرر الذي يعني "غرر بنفسه وماله تغريرا عرضهما للهلكة من غير ان يعرف "(٣٥)، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى اعطت الشريعة الاسلامية لولي الامر حق التدخل لحماية مصالح العامة وحراستها بالحد من حريات الافراد فيما يمارسونه

من نشاط اقتصادي ، تحقيقا لمثل الاسلام ومفاهيمه بالعدالة الاجتماعية ، وللسلطة الاسلامية العليا حق الطاعة في ذلك ما دام في نطاق الشريعة(٣٦).

ب- هو المسلك الذي يحد من حرية النشاط الاقتصادي المطلقة ينبع من اعماق النفس المؤمنة ، وفي ظل المثل الاسلامية التي يتربى عليها المسلم في مجتمع يحتكم الى الاسلام في مرافق حياته كلها ، فهذه التربية ، تجعل المسلم رقيق المشاعر ، يؤثر مصلحة اخوانه على مصلحته ، فيتوقف عن كل تصرف يعود بالنفع الذاتي عليه ، ويضر بالآخرين(٣٧) .

ان هذا الانسان في ظل الحياة الاسلامية الصحيحة ينشأ نشأ اخر يوجه حريته توجيها مهذبا صالحا دون ان يشعر بانه سلب شيئا منها ، لان الاسلام قد احتواه فاصبح لا يشعر بحريته الا في ظل رسالته.

وانطلاقا من معرفتنا بان علم الاقتصاد يهتم بالناس وحياتهم ، ويصعب كثيرا تصور ان هؤلاء الناس لديهم القدرة على التخلص من سطوة المشاعر والاحاسيس ، او ما يعبر عنه الاستبطان الذاتي ، الذي يعبر عنه التساؤل الذي طرحه سقراط ،وهو كيف يجب ان يعيش المرء ؟ وهذا سؤال محفز اساسي لعلم الاخلاق ، وهل يمكن للناس الذين يدرسهم علم الاقتصاد ان يكونوا فعلا غير متأثرين الى حد بعيد بهذا التساؤل وان ينغرزوا على نحو حصري بالدراسات الكمية التي يهتم بها علم الاقتصاد الحديث ، ان علم الاقتصاد على الرغم من انه يرتبط مباشرة بمتابعة السعي وراء الثروة ، يرتبط على مستوى اعمق بالمواضيع الاخرى ويتضمن تقدير اهمية اهداف رئيسية اكثر ، فاذا كانت حياة صناعة المال وجمعه هي واحدة يباشرها المرء بدافع غريزي لا يقاوم فان اليات جمعها تختلف من فرد الى اخر ، فقد يقف احدهم عند اي اعتبار على اساس ان المال تنبعث منه رائحة ، بينما يرى اخرون ضرورة جمع المال على شرط تحري اساليب وطرق تتفق مع مبادئهم ومعتقداتهم واخلاقهم(٣٨) .

وهنا لا يوجد مجال لفصل علم الاقتصاد عن علم الاخلاق ، نستنتج من هذه المقاربة مسألتين اساسيتين بالنسبة لعلم الاقتصاد وهما (٣٩) :-

أ-إن هناك مسألة الانسان المرتبطة بالسؤال الاخلاقي على نحو عام كيف يجب ان نعيش ؟

ب- تتعلق هذه المسالة بالحكم بشان الانجاز الاجتماعي وربطها بغاية تحقيق الخير لأجل الانسان ، ويكون الامر جديرا بالثناء إذا تم تحقيق الخير للبشرية كافة.

ان الاصل الاول لعلم الاقتصاد يرتبط بعلم الاخلاق ،اصبح غير قابل للاختزال لكونه يسعى لتحقيق غايات نبيلة في اغلب الاحيان ، اما الاصل الثاني يرتبط بالمقاربة والذي ينتهي الى

بحث انماط معرفة اكثر عملية لكنها تفتقر الى التعرض للبحث الى الطابع الودي والخير الذي يمكن استغلاله كعواطف ايجابية في سلوك الانسان الاقتصادي(٤٠) .

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

١-ان مناهج البحث العلمي اثارت نقاشات كثيرة ، حيث ان معظم الباحثين في المجالات الاقتصادية غالبا ما يعتمدون على مجموعة طرق في التحليل العلمي للظواهر الاقتصادية ، حيث اعتمدوا المنهج الاستنباطي في البداية ، مستندين الى ان الطبيعة هي مصدر المعلومات الوحيد ، على اعتبار ان المادة هي اصل الوجود وغايته .

٢-ان الاقتصاد الاسلامي هو اقتصاد يقدم الحلول المناسبة لمعالجة المشاكل التي تواجه المجتمع ، كونه يتميز بالطابع الاخلاقي ، الذي يحل محل الصراع والتناقض ، وكذلك من خلال رفضه لكل اشكال الاحتكار والغش والاستغلال .

٣-ان مهمة الباحثين في مجال الاقتصاد الاسلامي مهمة صعبة ، اكثر مما هي عليه في الاقتصاد الوضعي ، كون هذا الاقتصاد يعالج مسألة تحقيق الرفاه الانساني ، وليس هو مجرد تفسير للظواهر الاقتصادية والتنبؤ بها ، واعطاء الاجابات المقنعة لها .

٤-ليس هنالك قاعدة بيانات يتمكن الباحثين في مجالات الاقتصاد الاسلامي من ا لرجوع اليها ، لغرض اعداد الدراسات والبحوث ، هذا بالإضافة الى فقر المكتبة الاسلامية للبحوث والدراسات في مجالات المنهج الاقتصادي الاسلامي .

٥-ان اغلب الباحثين في الاقتصاد الاسلامي ليس لديهم تصورات كافية عن علم الفقه الاسلامي ، وهذا مما يجعل الباحثين يعزفون عن الكتابة في هذه المجالات المهمة التي من شأنها تخليص المجتمعات الاسلامية من المشاكل التي تعاني منها .

ثانيا : التوصيات

يوصي الباحث بجملة من التوصيات التي يرى انها من الاهمية اعتمادا على ما توصل اليه البحث من استنتاجات تسهم في حل بعض الاشكاليات التي تعترض اتباع منهج علمي واضح للاقتصاد الاسلامي وتتلخص هذه التوصيات بالاتي :

١-يجب ان يكون لدى الباحثين الاسلاميين في المجالات الاقتصادية خلفية اقتصادية رصينة ، تتمثل بالالمام بالنظرية الاقتصادية الوضعية .

٢- من الضروري ان يكون الباحث في الاقتصاد الاسلامي ، يمتلك خلفية فقهية جيدة يرجع اليها لوضع النقاط المهمة للظاهرة الاقتصادية محل البحث .

٣-من الضروري ان تهتم المؤسسة الاكاديمية المتمثلة بالجامعات والمعاهد ومراكز البحوث ، بموضوع الاقتصاد الاسلامي من خلال ادراجه ضمن المقررات العلمية لاقسام الادارة والاقتصاد ، ليكون لدى الباحثين تصورات اولية عن ماهية هذا الموضوع واهميته .

٤ – الاهتمام بالمنهج الاقتصادي ، وتوضيح اهمية ان يتبع الباحثين خطوات البحث العلمي الصحيحة للوصول الى النتائج الحقيقية .

٥-العمل على تاسيس مراكز للبحث العلمي تختص بالاقتصاد الاسلامي ، للبحث في كافة مجالاته .

٦- نظرا لما يمتلكه الاقتصاد الاسلامي من خصوصية ، كونه يستقى من الشريعة الاسلامية ، مجمل الاحكام فيما يخص الظواهر الاقتصادية ، هذا يدعونا لابتكار الوسائل المتنوعة ، للتمييز بين ماهو ضار وما هو نافع ، من المصالح الاقتصادية .

المصادر والمراجع :

١-محمد باقر الصدر ، اقتصادنا ، دار الكتاب الاسلامي ، قم ، ٢٠٠٢ ، ص٢٥٥-٢٥٦.

٢- عبد الوهاب ابراهيم سليمان ، البحث في الفقه الاسلامي ، خصائصه ونقائضه ، المكتبة المكية ودار ابن حزم ، مكة المكرمة ، ١٩٩٥، ص٨.

٣-عبدالوهاب ابراهيم سليمان ، المصدر السابق نفسه ، ص١٦-١٧.

٤-رفيق العجم ، موسوعة اصول الفقه عند الاسلاميين ، الجزء الثاني ، الناشر مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٨، ص٥٨.

٥-ادريس ولد القابلة ، مدخل لدراسة المنظومة الاقتصادية الاسلامية ، ناشري للمنشورات الإلكترونية ، ٢٠٠٣، ص١٠.

٦- عبدالرحمن يسري ، دراسات في علم الاقتصاد الاسلامية ، الدار الجامعية للنشر ، الاسكندرية ، ٢٠٠١، ص٩٣.

٧- كمال توفيق حطاب ، اتجاهات البحث العلمي في الاقتصاد الاسلامي ، مجلة اليرموك ، العدد ٨، اربد ، ٢٠٠٧، ص٢٨٥-٢٨٦.

٨- عبدالرحمن يسري ، مصدر سابق ذكره ، ص٩٥.

٩- محمد انس الزرقا ، صياغة اسلامية لجوانب من دالة المصلحة الاجتماعية ونظرية سلوك المستهلك ، مجلة المسلم المعاصر ، العدد ١٦، بيروت ، ١٩٧٨، ص١٠١.

١٠- محمد انس الزرقا ، المصدر السابق نفسه ، ص١٠٢.

١١-زيد محمد الرماني ، الرؤية الاسلامية لسلوك المستهلك ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الملك محمد بن سعود الاسلامية ، الرياض ، ٢٠١١، ص٦٨.

١٢-محمد عبدالمنعم عفرا ، الاقتصاد الاسلامي ، دار البيان للنشر والتوزيع ، جدة ، ١٩٨٥، ص٩٣.
١٣-سامي مسعود ، تطوير الاعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الاسلامية ، مكتبة الاقصى ، عمان ، ١٩٧٦،ص٦٣.
١٤- كمال توفيق حطاب ، مصدر سابق ذكره ، ص٧٠.
١٥- محمد عمر شابرا ، مستقبل علم الاقتصاد من منظور اسلامي ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي ، دار الفكر ، دمشق ، ٢٠٠٤، ص٦٧.
١٦سامي مسعود ، مصدر سابق ذكره ، ص٨٣.
١٧- رفعت العوضي ، في الاقتصاد الاسلامي ، المرتكزات والتوزيع والاستثمار والنظام المالي ، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية ، الدوحة ، ١٩٩٠، ص٢٧-٢٨.
١٨- عبدالجبار حمد عبيدالسبهاني ، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والاسلامي ، دار وائل للنشر ، عمان ، ٢٠٠٠، ص٢٣٥-٢٣٦.
١٩-محمد شوقي الفنجري ، نحو اقتصاد اسلامي ، عكاظ للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٩٨٧، ص٥٠.
٢٠- محمد محمد علوش ، النظام الاقتصادي في الاسلام ، منشورات جامعة الازهر ، القاهرة ، ٢٠٠٢، ص١٦٣.
٢١- محمد عمر شابرا ، مصدر سابق ذكره ، ص١٥٨.
٢٢- محمد عبدالمنعم عبدالقادر ، النظام الاقتصادي في الاسلام ، دار التجمع العلمي ، جدة ، ١٩٧٩، ص٢٤.
٢٣- محمد شوقي الفنجري ، مصدر سابق ذكره ، ص٨١.
٢٤- كامل اللبواني ، اقتصاد السعادة ، الاوائل للنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠٠٠، ص٥.
٢٥- شوقي احمد دنيا ، بناء النظريات الاقتصادية في الاقتصاد الاسلامي ، ندوة منهجية في الاقتصاد الاسلامي ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي ، القاهرة ، ٢٠٠١، ٩-١٠.
٢٦- عبدالله الثمالي ، الاقتصاد الاسلامي بين النقل والعقل ، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة ، العدد ٢٤، ٢٠٠٦، ص٧٧.
٢٧- شوقي احمد دنيا ، مصدر سابق ذكره ، ص١٤.
٢٨- الطيب بو عزة ، نقد الليبرالية ، دار المعارف الحكمية ، الرباط ، ٢٠٠٧ ، ص٦٨.
٢٩- احمد سليمان محمود ، التخصص وتقسيم العمل في الاقتصاد الاسلامي ،مجلة علوم انسانية ، العدد ٢٤ ، السنة السابعة ، ٢٠١٠ ، ص٤ .
٣٠- احمد النجار ، المدخل الى النظرية الاقتصادية في المنهج الاسلامي ، ط٢، الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ، عمان ، ١٩٧٣، ص٨٩.
٣١- محمد باقر الصدر ، مصدر سابق ذكره ، ص٢٨٨.
٣٢- محمد رواس قلعجي ، مباحث في الاقتصاد الاسلامي (من اصوله الفقهية) ، ط٥ ، دار النفائس ، بيروت ، ٢٠٠٥، ص٥٦-٥٧.
٣٣- مناع خليل القطان ، مفهوم ومنهج الاقتصاد الاسلامي ، بحوث مختارة من المؤتمر العلمي الاول للاقتصاد الاسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، ١٩٨٠،ص١٤٩.
٣٤- محمد رواس قلعجي ، مصدر سابق ذكره ، ص٦١.
٣٥- الصديق محمد الضرير، الغرر في العقود واثاره في التطبيقات المعاصرة ، سلسلة محاضرات العلماء

البارزين ، البنك الاسلامي للتنمية ، جدة ، ١٩٩٣، ص١١.
٣٦- عبدالحميد براهيمي ، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الاسلامي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٧، ص٥٥.
٣٧- المعجم الفلسفي ، مجمع اللغة العربية ، الهيئة العامة للمطابع الاميرية ، القاهرة ، ١٩٨٣، ص١٨٠.
٣٨- مارتيا سن ، في الاخلاق وعلم الاقتصاد ، ترجمة: ثامر ادريس التل ، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٦، ص٧٨.
٣٩ – مارتيا سن ، المصدر السابق نفسه ، ص٥٩.
٤٠- محمد عمر شابرا ، الاسلام والتحدي الاقتصادي ، ترجمة : محمد زهير السمهوري ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي ، فرجينيا ، ١٩٩٦، المقدمة ج.

Abstract

The scientific method is one of the most important pillars of the results ,and the validity of the hypotheses developed the researchers , the scientific approach addresses the phenomena that face the development of society , and the economic approach is concerned with the studying of economic phenomena and the development of solutions to them , in order to reach the most important results and the best , so the researcher went to clarify the most important scientific research methods used in the Islamic economy , the goals.

The research asked whether there is a scientific approach to the Islamic economy rely on the economic theory of positivism . The answers were based on three questions . The first dealt with the concept of economics among the islamists . While addressing the third most important methodological problems in the Islamic economy , finally , the researcher reviewed the most important findings and recommendations .